

Distr.: General
22 March 2001
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والخمسون
البنود ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦ و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢
من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي
البيئة والتنمية المستدامة
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية
العولمة والاعتماد المتبادل
النظر على صعيد دولي رفيع المستوى مشترك بين
الحكومات في موضوع تمويل التنمية
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الثلاثون
لرؤساء/منسقي فروع مجموعة الـ ٧٧ الذي عُقد في جنيف، يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس
٢٠٠١ (انظر المرفق).

وأغدو ممتنا، باسم مجموعة الـ ٧٧، إذا عملتم على تعميم البلاغ الختامي، المرفق بهذه
الرسالة، بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٩٢ و ٩٤ و ٩٥ و ٩٦
و ١٠٠ و ١٠١ و ١٠٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) السفير باقر أسدي
جمهورية إيران الإسلامية
رئيس مجموعة الـ ٧٧

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ الموجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

البلاغ الختامي الذي اعتمده الاجتماع الثلاثون لرؤساء/منسقي فروع
مجموعة ال ٧٧

جنيف، ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١

١ - اعتمد رؤساء/منسقي فروع مجموعة ال ٧٧ في باريس وجنيف وروما وفيينا ونيروبي
وواشنطن، العاصمة، (مجموعة ال ٢٤) البلاغ التالي خلال اجتماعهم في مكتب الأمم
المتحدة بجنيف يومي ١٥ و ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١، برئاسة السفير باقر أسدي (جمهورية
إيران الإسلامية)، رئيس مجموعة ال ٧٧، نيويورك.

أولاً - متابعة نتائج مؤتمر قمة الجنوب وتنفيذها

٢ - نلتزم بتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الجنوب الذي عقد في هافانا في الفترة من ١٠ إلى ١٤
نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (انظر A/55/74). ونحن نساند بشدة عملية تنفيذ نتائج مؤتمر قمة
الجنوب الجارية في شتى فروع مجموعة ال ٧٧، ونرحب بالتقدم الذي أحرزه الفريق العامل
المفتوح باب العضوية المخصص لمتابعة نتائج مؤتمر قمة الجنوب والمنبثق عن مجموعة ال ٧٧.
وبعد أن عيّنا مجالات الاهتمام والاختصاص ذات الأولوية المتعلقة بشتى الفروع، سنبدل
قصارانا لإدراج هذه المجالات في صلب عمل شتى منظمات الأمم المتحدة. وسوف نسعى
إلى الحصول على المساندة والمساعدة من تلك المنظمات على تنفيذ التوصيات ذات الصلة
الصادرة عن مؤتمر قمة هافانا. ونطلب من الفريق العامل أن يضع، على سبيل الأولوية،
طرائق لوضع نتائج هافانا موضع التنفيذ، لا سيما برنامج عمل هافانا، في المجالات التي طلب
من المجموعة أن تتعاون فيها مع المنظمات الدولية. ولقد اتفقنا على أن نقدم إلى رئيس
مجموعة ال ٧٧ في نيويورك مقترحات ملموسة في مجالات اختصاص الفروع ذات الصلة
لوضع برنامج عمل هافانا موضع التنفيذ.

٣ - ومع مراعاة الفقرتين ١ و ٥ من الفرع السادس من برنامج عمل هافانا بشأن المتابعة
الدولية، نظرنا في التقرير الذي أعده الرئيس بشأن تعزيز قدرة مجموعة ال ٧٧ المؤسسية
وزيادة التعاون فيما بين فروعها. ونرحب بالتوصيات الواردة فيه ونلتزم بتقديم تعليقات
إضافية، بما في ذلك معلومات وافية عن الترتيبات والآليات القائمة داخل كل فرع، إلى
مكتب الرئيس في نيويورك بحلول ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بغية إقرار هذه التوصيات
وتنفيذها على وجه السرعة.

ثانيا -

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٤ - نظرنا في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا المقرر أن يُعقد في بروكسل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، بالوفاء بالاحتياجات الخاصة لدى أقل البلدان نموا، وكذلك تعهدهم بتقديم الدعم الكامل لكفالة نجاح المؤتمر.

٥ - ونكرر التزامنا الكامل بأن نساند بشدة العملية التحضيرية للمؤتمر وكذلك استعدادنا لإحراز تقدم في أهداف المؤتمر بغية الإسراع بالنمو والتنمية في أقل البلدان نموا وإزالة الفقر فيها.

٦ - ونتعهد بالعمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة كي تكون العولمة في صالح أقل البلدان نموا وذلك بمساندة ما تبذله هذه البلدان من جهود لبناء القدرات الإنتاجية والبشرية والمؤسسية اللازمة. وعلاوة على ذلك، نعرض المساعدة في تهيئة بيئة دولية مؤاتية لتحقيق تكاملها المفيد مع الاقتصاد العالمي وكفالة التنمية المستدامة فيها.

ثالثا -

المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية

٧ - نشير إلى القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة هافانا والذي يدعو مجموعة الـ ٧٧ إلى التشاور وبذل الجهود الضرورية لتنسيق موقف البلدان النامية قبل اجتماعي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال الاجتماعات الوزارية.

٨ - ونحن على اقتناع بأن المفاوضات الجارية في مجالي الزراعة والخدمات في إطار "الخطة الداخلية" ينبغي أن تفضي إلى إحراز تقدم ملموس، بما في ذلك في المجالات ذات الأهمية للبلدان النامية.

٩ - ونرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية بعقد المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة، قطر، ونحث الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ على المشاركة بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر الدوحة بغية كفالة إدراج مصالحها بشكل تام في الخطط التجارية المقبلة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعقد مجموعة الـ ٧٧ اجتماعا وزاريا تحضيريا قبل مؤتمر الدوحة وفقا لولاية مؤتمر قمة الجنوب.

١٠ - ونحث على إتمام عملية اتخاذ القرارات داخل منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بقضايا التنفيذ وذلك قبل انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع بغرض كفالة مراعاة مصالح وشواغل البلدان النامية مراعاة تامة.

رابعاً - تمويل التنمية

١١ - قمنا بإطلاع العملية التحضيرية على مسألة تمويل التنمية ونؤيد تأييداً تاماً عقد مؤتمر دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، على أرفع مستوى سياسي، بما في ذلك على مستوى القمة، يحمل اسم المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. وتود مجموعة الـ ٧٧ أيضاً أن تعرب عن امتنانها لحكومة المكسيك على عرضها السخي استضافة هذا المؤتمر. ونشدد على أهمية جدول الأعمال الموضوعي للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية.

١٢ - ويستدعي الإسراع بالنمو، وخفض مستويات الفقر، وفعالية الاندماج في الاقتصاد العالمي توفير تمويل واف وموثوق به للتنمية. وقد جرت العادة في العقود المتأخرة الماضية على تكليف أسواق رأس المال الدولية بمهمة كفالة تقديم النوع السليم من التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية، بالسعر الصحيح وبالمبالغ المطلوبة. ونحن على اقتناع بأن مجرد الاعتماد المفرط على هذه الأسواق فحسب لا يوفر أفضل النهج لحل مشاكل التمويل بالنسبة للبلدان النامية. إذ لا يقتصر الأمر على تركيز التدفقات الرأسمالية الخاصة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، داخل عدد صغير من الأسواق الناشئة، بل أيضاً يتسم جزء من هذه التدفقات بعدم الاستقرار الشديد بشكل لا يجعلها مصدراً يوثق به لتمويل التنمية. وشكلت عمليات الازدهار والإخفاق التي شهدتها التدفقات المالية الخاصة إلى جانب عدم إمكانية التنبؤ بها مصدر صعوبة بالغة بالنسبة لإدارة هذه التدفقات المالية المتجهة إلى العالم النامي.

١٣ - وتشكل التجارة أهم آلية متعددة الأبعاد تُمكن جميع البلدان النامية تقريباً من تعبئة التمويل لأغراض التنمية والتوسع فيه، داخلياً وخارجياً. ويشكل الإقرار بتوفير معاملة خاصة وتفضيلية لصالح البلدان النامية، ووجود نظام تجاري متعدد الأطراف يكون مفتوحاً ويستند إلى القواعد ويتسم بالشفافية وعدم التمييز وبإمكانية التنبؤ به عاملين لا غنى عنهما في إيجاد نظام اقتصادي عالمي سليم.

١٤ - ونحن نشدد على أهمية زيادة استقرار التمويل المقدم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والعمل على زيادة التنبؤ به ونشدد على الدور الهام الذي ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية قادرة على الاضطلاع به في هذا الصدد بالنسبة لأغلبية البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى التي لديها إمكانية محدودة على توفير المدخرات أو تحقيق إيرادات من الصادرات. ولقد وفرت مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت في الآونة الأخيرة أساساً برنامجياً واضحاً للتعاون الإنمائي. وتعرب مجموعة الـ ٧٧ عن أسفها لوجود اتجاه آخذ في الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحن نهيئ بجميع البلدان المتقدمة النمو على أن تسعى جاهدة نحو الوفاء بالتزاماتها المتفق عليها دولياً بالنسبة للأرقام القياسية المحددة للمعونة الإنمائية الرسمية

وهي ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وتخصيص ما بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة لصالح أقل البلدان نمواً.

١٥ - ونعرب عن قلق خاص أن جميع البلدان النامية تقريباً، بصرف النظر عن مرحلة تنميتها، يعوقها عبء خدمة الديون الباهظة. ونحن نتفق على أن حل هذه المشكلة يكمن في اتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف ثقل المديونية. وبناء عليه، نرحب بالخطوات الهامة المتخذة في هذا الاتجاه من خلال عملية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية التي تدين بها تلك البلدان. ومع ذلك، نرى أيضاً أنه ينبغي وضع المزيد من تدابير تخفيف الديون وتوسيع نطاقها، بما في ذلك لصالح البلدان المتوسطة الدخل المدينة. وبناء عليه، نؤيد تأييداً تاماً الدعوة التي وردت في التقرير المقدم في الآونة الأخيرة من الأمين العام للأمم المتحدة بشأن إجراء تقييم مستقل لمشكلة الديون داخل البلدان النامية بغية تسويتها تسوية تامة وسريعة.

١٦ - ونحن نرى أن تزايد تواتر وقسوة الأزمات المالية خلال عقد التسعينات، بما في ذلك داخل البلدان التي تشهد سجلاتها بانضباط طيب في مجال الاقتصاد الكلي، يؤكد السمة المنهجية التي تتسم بها هذه الأزمات وإمكانية انتشارها عالمياً. ونحن نقر بشئى المبادرات المتخذة لتحقيق استقرار مالي بقدر أكبر عالمياً. بيد أننا نعتقد أن ما تحقق من نجاح حتى الآن، على أفضل الظروف، ما زال متواضعاً وغير كاف. ونحن نشعر بقلق خاص إزاء إيلاء اهتمام ضئيل حتى الآن للدور الذي تضطلع به مؤسسات وسياسات البلدان المتقدمة النمو، لا سيما السياسات الاقتصادية الواسعة في مجال الاقتصاد الكلي، في إحداث الأزمات المالية داخل البلدان النامية. وتؤيد مجموعة الـ ٧٧ توسيع نطاق ولاية عملية إصلاح النظام المالي الدولي. وينبغي أن تراعي هذه الولاية القضايا التي تهم البلدان النامية، بما في ذلك إحداث توازن أكبر في المعاملة بين الدائنين والمدينين فيما يتعلق بالمعايير والأنظمة المالية وتقاسم العبء، وزيادة استقرار أسعار العملات، والتناسق في الرقابة، وخفض السمة التدخلية للشروط الموضوعية.

١٧ - ونحن نشدد على ضرورة أن تخفف البلدان الدائنة الرئيسية من قبضتها على جدول أعمال عملية إصلاح البنيان المالي الدولي، وأن تقبل توسيع نطاق التمثيل داخل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القائمة حالياً وزيادة التوازن فيه، مع ضرورة كفالة توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية بشكل مفيد في عمليات صنع القرارات فضلاً عن زيادة شفافية هذه العمليات.

١٨ - ونحن نؤكد التزام مجموعة الـ ٧٧ بمواصلة مشاركتها النشيطة المتسمة بروح المبادرة في عملية التمويل لأغراض التنمية. وتحقيقاً لنجاح المؤتمر الدولي في نهاية المطاف، تبدي المجموعة استعدادها التام، لمواصلة تعاونها الكامل مع أصحاب المصلحة والشركاء في المفاوضات على مدار كامل العملية.

خامسا - البيئة والمستوطنات البشرية

١٩ - نرحب بالنتائج الإيجابية التي خرجت بها الدورة الحادية والعشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/منتدى البيئة الوزاري العالمي، ونشيد بالمساهمة الفعالة التي أسهم بها فرع نيروبي في تحقيق النتائج المذكورة.

٢٠ - ونحن نكرر تأكيد أن المشاكل البيئية العالمية تحتاج إلى علاج داخل إطار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك على وجه الخصوص، الإقرار بمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتميزة في الوقت ذاته. ونحن نلاحظ بقلق أن البلدان المتقدمة النمو لم تنفذ بعد التزامها بأن تقدم للبلدان النامية موارد مالية وتكنولوجيات سليمة بيئيا على أساس تفضيلي.

٢١ - ونلاحظ مع الارتياح أن برنامج البيئة قد أصبح الآن منظمة أقوى وأكثر فعالية، وأن مجموعة الـ ٧٧ في نيروبي تضطلع أيضا بدور أكثر نشاطا في أنشطة برنامج البيئة. ونحن نرى أن برنامج البيئة في حاجة لأن يصب اهتمامه وطاقته على الجوانب التنفيذية من جميع القرارات الرئيسية المتخذة في السنوات الأخيرة.

٢٢ - وفي حين أننا نرحب بالنتائج الإيجابية التي حققتها الدورة الثامنة عشر للجنة المستوطنات البشرية، فإننا نعيد تأكيد أن مجموعة الـ ٧٧ تعلق درجة عالية من الأهمية على المركز وكذلك على جدول أعماله وعلى إعلان اسطنبول. وفي هذا الخصوص، نرحب بتعيين مدير تنفيذي جديد للمركز. وتحتاج عملية الإصلاح والإنعاش الراهنة إلى مزيد من الرعاية.

٢٣ - ونحن نهيئ بالبلدان المتقدمة النمو زيادة مساهمتها المالية في برنامج البيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. والبلدان النامية في حاجة أيضا إلى النظر في اتخاذ تدابير ملائمة في هذا الصدد.

٢٤ - ونلاحظ أن اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، قد أعدت، في دورتها الموضوعية الثانية والختامية، مشروع إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. وسوف تسعى مجموعة الـ ٧٧ لتحويل الدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة إلى أداة قوية قادرة على إعطاء قوة دفع لعملية الموئل الثاني.

سادسا - استعراض ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للأغذية

٢٥ - نرحب بالتحضيرات التي قام بها فرع روما من أجل "مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد" القادم، الذي سيعقد بروما في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، خلال المؤتمر الحادي والثلاثين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الذي يعقد كل سنتين (٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١). وسيكون من شأن هذه المبادرة الهامة الجمع بين رؤساء الدول والحكومات، والوزراء، والسلطات الوطنية، والمنظمات الدولية، بغرض استعراض التقدم المحرز في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

٢٦ - وكان رؤساء دول وحكومات ١٨٥ بلدا، بالإضافة إلى الجماعة الأوروبية، قد وعدوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ بتكريس إرادتهم السياسية لتوفير الأمن الغذائي للجميع وبذل جهد مستمر للقضاء على الجوع في جميع البلدان، وتحقيق الهدف المتلازم المتمثل في خفض عدد من يعانون من سوء التغذية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لوقف الاتجاه غير المقبول في سوء التغذية وعكس هذا الاتجاه.

٢٧ - ومع مراعاة ما أعربت عنه منظمة الأغذية والزراعة ودولها الأعضاء من شواغل، نساند مساندة تامة المؤتمر القادم الذي ستعقده المنظمه وندعو إلى تحرك جماعي لتحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وتجاوزه في أسرع وقت ممكن.

سابعاً - الحوار بين الشمال والجنوب

٢٨ - نشدد على أهمية الحوار بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة البلدان الثمانية حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية من خلال الشراكة بوصفه آلية لازمة في مناقشة القضايا الناشئة والعاجلة المتصلة بتعزيز الشراكة العالمية لأغراض التنمية بغرض زيادة توطيد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيما يختص باعتماد خطة إيجابية ومعالجة القضايا الإنمائية ذات الاهتمام الدولي، بما في ذلك تنفيذ الالتزامات والنتائج المتفق عليها النابعة من المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدها الأمم المتحدة. وفي هذا الخصوص، نهيىب بالاجتماع السنوي القادم الذي ستعقده مجموعة البلدان الثمانية، المقرر عقده في إيطاليا في تموز/يوليه ٢٠٠١، مراعاة مصالح وشواغل البلدان النامية. وسوف يقوم رئيس المجموعة في نيويورك، وفقا للولاية المكلف بها في برنامج عمل هافانا، بنقل هذه المصالح والشواغل إلى اجتماع مجموعة البلدان الثمانية السالف الذكر.

ثامنا - التعليم

٢٩ - اتفقنا على ضرورة أن يكون التعليم واحدة من أولويات مجموعة الـ ٧٧، ونلاحظ مع الارتياح الاقتراح المتمثل في إدراج هذا الموضوع في عمل الاجتماع التنسيقي القادم، فضلا عن دعوة فرع باريس التابع لمجموعة الـ ٧٧ إلى عقد ذلك الاجتماع في باريس.

تاسعا - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٣٠ - نعرب عن التزامنا الثابت بزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتسم هذه الطريقة من طرائق التعاون بأهمية متزايدة، سواء بوصفها استراتيجية لدعم التنمية أو وسيلة من وسائل كفاءة مشاركة البلدان النامية بفعالية في النظام الاقتصادي العالمي الناشئ. وتزايد الجهود المبذولة لتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتحتاج هذه الجهود إلى مساندة قوية. وفي هذا السياق، نهيى بالدورة المقبلة التي ستعقدتها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية توحيد الجهود الجارية، لإحداث زيادة أكبر في الموارد وتعيين مجالات الأولوية في التعاون فيما بين بلدان الجنوب لا سيما داخل سياق متابعة مؤتمر قمة الجنوب. ونحن على اقتناع بالحاجة إلى إعادة تنشيط تقديم المساعدة للبلدان النامية لصالح التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية من خلال منظومة الأمم المتحدة.

٣١ - وفي هذا الصدد، نهيى بمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يولي اهتماما خاصا بشواغل البلدان النامية وأن يتخذ الخطوات الضرورية لتعزيز الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بوصفها مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما قرره رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧، وما شدد عليه أيضا الأمين العام خلال مؤتمر قمة الجنوب. ونحن نهيى كذلك بمدير البرنامج الإنمائي المحافظة على هوية منفصلة للوحدة وأن يخصص لها الموارد المالية والبشرية الكافية بغرض تمكينها من كفاءة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الجنوب تنفيذا تاما داخل نطاق اختصاصها وتنفيذ ولاياتها ومسؤولياتها ذات الصلة حسب ما قرره اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والجمعية العامة.

٣٢ - ونتعهد بمساندة التحضيرات الجارية للدورة العاشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، المقرر عقدها في طهران، في الفترة من ١٨ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. علاوة على ذلك، سوف نسهم في التحضيرات اللازمة لدورة اللجنة المذكورة إقرارا منا بأن الدورة تنعقد في منعطف حاسم

الأهمية بالنسبة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنها ستتضمن جميع الشواغل والقضايا التي تناولتها فروع مجموعة الـ ٧٧، بما في ذلك متابعة مؤتمر قمة الجنوب.

٣٣ - ونعرب عن ترحيبنا وإقرارنا بالشكل المبتكر المقترح لدورة اللجنة المذكورة إلى جانب ما سيتوازي معها من أحداث، لا سيما اجتماع رؤساء أمانات التجمعات الاقتصادية الإقليمية، واجتماع مراكز تنسيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والاجتماع الطارئ لغرفة التجارة والصناعة التابعة لمجموعة الـ ٧٧ الذي دعا إلى عقده مؤتمر قمة هافانا.

٣٤ - ونشدد على الأهمية الحاسمة التي يتسم بها النظام العالمي للمعاملات التجارية التفضيلية فيما بين البلدان النامية بوصفه أداة لتشجيع التعاون والتجارة فيما بين بلدان الجنوب في هذا الإطار. ونشير إلى القرار الذي اتخذته مؤتمر قمة هافانا بدراسة زيادة حجم ونطاق النظام المذكور بغرض تعزيز فعاليته من خلال دراسة السبل الممكنة لترشيد عملية التفاوض خلال الدورة الثالثة من مفاوضات ذلك النظام. ونحث المشاركين في ذلك النظام العالمي على مواصلة مساندتهم المالية له من خلال تقديم التبرعات، ونهيب بأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة تقديم مساندتهما لعمليات اتفاق النظام العالمي للمعاملات التفضيلية التجارية فيما بين البلدان النامية.

٣٥ - ونلاحظ مع الارتياح التقدم الذي أحرزته حتى الآن صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية في دعم مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونهيب بجميع الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة، مساندة توسيع نطاق الصندوق الاستثماري المذكور.

٣٦ - ولقد اتفقنا على عقد اجتماع تنسيقي لفروع المجموعة بمناسبة انعقاد الدورة العاشرة للجنة المتابعة والتنسيق في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وسن عقد كذلك الاجتماع الحادي والثلاثين لرؤساء ومنسقي مجموعة الـ ٧٧ بمقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.